

اللاتينية عن تأييد إسرائيل» (المصدر نفسه)

وقد أعرب زعيم الأكتريية في مجلس الشيوخ الاميريكي، روبرت بيرد، «عن شكوكه فيما إذا كان على الموظفين الاميركيين زيارة رئيس الحكومة في ديوانه في القدس الشرقية... وأن الولايات المتحدة لا تعترف بضم القدس الشرقية، كما أن معظم الدول لا تعترف بهذا الضم» (ر.إ.إ.، ٦، ١٩٨٠/٨/٧، العدد ٢١٢٦، ص ١٢). وقد وصف بيرد أعمال إسرائيل بالنسبة لما يتعلق بوضع القدس بأنها ضيقة النظر وتتناقض ومصالح السلام في المنطقة.

من جهة ثانية، «صادق مجلس الأمن الدولي على مشروع قرار دان إسرائيل للأعمال التي تقوم بها لتغيير وضع القدس، ودعا إلى وقف الاحتلال المستمر للأراضي العربية منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية. وصوتت إلى جانب هذا القرار ١٤ دولة عضو في مجلس الأمن، بينما امتنعت الولايات المتحدة» (المصدر نفسه، ٦/٣٠/١ و ١٩٨٠/٧/١، العدد ٢٠٩٥، ص ٥). ولم تستعمل الولايات المتحدة حق النقض كما كانت تأمل إسرائيل.

#### المعارضة الإسرائيلية

تلخصت المعارضة الإسرائيلية لقانون القدس ونقل مقر رئيس الحكومة إلى القطاع الشرقي من المدينة، بعدة أصوات. فقد عارض هذا القانون رئيس بلدية القدس، تيدي كوليك، حيث قال: «انني أسف لهذا القانون برمته، وأعتقد أننا، بوجهه الإجمال، لن نجني الخير من قانون كهذا...» (المصدر نفسه، ٢٩ و ١٩٨٠/٧/٣٠).

العدد ٢١١٩، ص ٤).

وفي مقابلة مع محطة إذاعة المانيا الغربية الرسمية، قال رئيس بلدية القدس تيدي كوليك: «أن قانون القدس عمل سخييف وعاطفي و [أنه] سيسبب صعوبات لإسرائيل، وأن نقل مقر رئيس الحكومة إلى القدس الشرقية، خطوة تفتقر للتفكير الجدي والكافي» (المصدر نفسه، ٨ و ١٩٨٠/٨/٩، العدد ٢١٢٨، ص ٦).

وقد أبدى رئيس مجلس كبار حكماء التوراة، الحاخام العيزر شاخ، معارضته لقانون القدس «وحذر أعضاء الكنيست من كتلة «اغودات» يسرائيل» من التصويت الى جانب القانون» (المصدر نفسه).

#### الدول الإسلامية

أعدت الدول الإسلامية، بإستثناء الأحتجاجات الرسمية وغير الرسمية والشكليات والخطب والمقالات، أعدت في الأمم المتحدة «مشروع قرار جديد، يدعو لفرض عقوبات على إسرائيل، إذا لم تنفذ قرار مجلس الأمن، بخصوص القدس حتى ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٠» (المصدر نفسه، ١٢ و ١٩٨٠/٨/١٣، العدد ٢١٢٩، ص ٣). والجدير بالذكر إن الدول العربية تحاول تحديد تاريخ ١٥ تشرين الثاني كموعِد إنذار لقبول إسرائيل قرارات مجلس الأمن، وكانت الجمعية العامة قد أقرت بأن على إسرائيل تنفيذ القرارات في هذا الموعد. والمعروف أن الولايات المتحدة قررت إستعمال حق النقض في حالة إتخاذ قرار يفرض عقوبات على إسرائيل.

#### مكرم يونس